

التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في التعديل الدستوري الجزائري الجديد

The Political Changes in the Arab Countries and the Issue of Constitutional Amendments: A Study in the New Algerian Constitutional Amendment

أ. جهيدة ركاش

أستاذة محاضرة قسم "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -
djahida.rekkache@yahoo.fr

ملخص

ليس ثمة شك في أن هناك حاجة جديّة ملحة في سائر أرجاء الوطن العربي لتحرك القوى المعنوية بالإصلاح بأوسع معانيه وأشملها، من أجل تفعيل التوجهات الديمقراطية وترشيد الحياة السياسية، وبخاصة القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبعد الجدل الذي شهدته المنطقة العربية على امتداد السنوات الأخيرة والذي ما يزال ممتدا وسيستمر إلى فترة أخرى قادمة، حول الضغوطات والمطالب الشعبية المتزايدة والمتعلقة بالإصلاح في دول المنطقة، قد عبر عن إدراك عربي عميق بأهمية وضرورة وإلحاحية القيام بعمليات إصلاح شاملة أخذ الإصلاح الدستوري أولويات الإصلاح السياسي في معظم الأنظمة العربية.

فالدستور هو القانون الأعلى للدولة والمجتمع، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية، ويحدد أيضا صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم وكيفية تشكيلها وتحديدها، وهو ما تفتقده الدساتير العربية ما يفرض ضرورة تفعيلها وترشيدها بإحداث الإصلاحات والتعديلات اللازمة عليها.

الكلمات الدالة: الدستور، تعديلات دستورية، إصلاحات سياسية، الدساتير العربية، تحولات سياسية، التنمية السياسية.

Abstract

It is doubtless that there is an urgent need for serious renovation in the Arab countries in order to activate the democratic trends and rationalization of political life, especially the powers affected more than others because of the critical political, economical, social, and cultural status quo. The controversy that the Arab region has witnessed over recent years and which is still taking place and will continue in the future about the pressures and the demands of the popularity concerning the reformation in the countries of the region, has expressed a deep Arab awareness to carry out a comprehensive reforms, principally the constitutional political reform in most of the Arab regimes.

The Constitution is the supreme law of the state and society which regulates legal relations upon which the state and all its institutions as well as civil bodies stand. It also defines and sets up the powers and duties of all levels of authority and governance, most of which the Arab constitutions lack. Subsequently, the necessity of activating and rationalizing the creation of the necessary reforms and adjustments is strongly required.

Keywords: Constitution, Constitutional Amendments, Political Reforms, Arab Constitutions, Political Changes, Political Development.

- المحور الثالث: التعديل الدستوري الجديد في الجزائر 2016

- المحور الرابع: آفاق الإصلاح السياسي والدستوري في العالم العربي

- المحور الأول: التحولات السياسية في المنطقة العربية: البيئة العربية الممهدة ومسببات الحراك

1- في البيئة العربية الممهدة

الوضع العربي مرّ وملء بالثغرات، بدأ بخضوع الأقطار العربية لأنظمة استبدادية يعيش فيها الفساد السياسي والإداري والمالي كما عصفت بالوطن العربي ظروف قاهرة من داخله وخارجه أسهمت بشكل كبير في مفاقمة الوضع العربي.⁽¹⁾

و يسود الساحة العربية اليوم إحساس عارم بأن الأمة مقدمة على منعطف تاريخي وقد بدت ملامحه تلوح في الأفق وبشكل خاص بعد أحداث الثورات العربية التي تشكل نقطة تحول جذرية في مسار الأوضاع الإقليمية العربية، وعلى هذا الأساس يستمد الإصلاح ضرورته وأهميته من تردي الأوضاع العربية، حيث أن التراجعات التي يسجلها النظام العربي تدفع إلى القول بأن الحاجة إلى إصلاحات سياسية تعد الحل الأنجع للخروج من هذه الأوضاع المأساوية، ولئن كان الوضع يبدو في جوهره خطيرا فإنه بالمقابل نجد أنظمة سياسية غير مكرثة بهذه الانحرافات، فهي في محاولتها للبقاء تتهرب من مطالب التغيير بواسطة لجوئها إلى إجراءات وسياسات ترقيعية لا تفيد إلا في تسكين الأوضاع وتأجيل انفجار الأحداث.⁽²⁾

وأمام هذا الوضع يبدو الإصلاح كما لو أنه إصراع قادم على الوطن العربي، وتستعد الأنظمة لمواجهة بالتجاهل وغض الطرف مستمرة في سياساتها السابقة وكأنها لم تعلم بعد بالثورة التقنية التي قفزت بالخوض في موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي من كونه حكرا على النخب السياسية والثقافية ليصبح حديث رجل الشارع اليومي.

إذن فالملاحظ على الأنظمة العربية أنها تعاطت مع صيحات الإصلاح بشكل فاتر وسلب، واعتمدت الدولة العربية عبر توظيفها الشكلي والتجميلي للكثير من المفاهيم الحداثية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، على جملة من القيم الخاطئة عبرت عن قدرة فائقة في الالتفاف على المطالب الداخلية والضعف الخارجية، ليس من حيث تحديث أدائها وممارساتها وآليات صنع القرار فيها والاعتراف بحقيقتها وضرورة الإصلاح السياسي، بل بوصفه تحدي خطير يجب تجنب السلطة آثاره وهي أن السلطة العربية كما يقول برهان غليون " لا تقبل بالإصلاح إلا عندما تتأزم أوضاعها وتصبح في ورطة ومن ثم تخرج ورقة الإصلاحات، لكن ما إن تهدأ الظروف حتى تتراجع على كل وعودها، وهي بذلك تسهم في ترتيب الأوضاع وتأهيلها للانفجار".⁽³⁾

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولا استراتيجيا في بنية نظامها السياسي على الصعيدين الوطني والإقليمي، إذ أظهرت الحركات الشعبية التي انطلقت على شكل ثورات مفاجئة بوجه الأنظمة السياسية القائمة على ثالث "الظلم والاستبداد والفساد" القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية، المطالبة بإصلاحات سياسية أساسها إحداث تغييرات دستورية وتشريعية لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية تشارك فيها الشعوب في إدارة ذاتها، ولتحقيق الاستقرار والبناء، الحرية والعدالة في داخل البلاد العربية.

وفي خضم الأحداث السياسية الجارية على الساحة العربية من ثورات وحراك شعبي سريع وعنيف، أصبح لزاما إمعان النظر في معظم التحولات السياسية في المنطقة وفي الديناميكيات المحركة لهذا التحول، وفيما إذا كانت هذه التحولات ستقود حقيقة إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي رشيد.

واستنادا إلى ذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على واقع التحولات السياسية في المنطقة العربية في ظل الظروف الثورية الراهنة، واعتماد سياسة التعديلات الدستورية باعتبارها المحددة لبنية المجتمع ونظامه السياسي، وتحدد طبيعة العلاقات السياسية والتفاعلات الاجتماعية، ومدى قدرة النصوص الدستورية على ضمان انتقال سلمي ومرن للسلطة السياسية و ضمان تسيير ايجابي للمرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى أهمية الجزء الأكبر من الجدل السياسي الذي شغل الساحة الجزائرية حول طرق وسبل إدارة مراحل صياغة الدستور الجديد.

وفي إطار هذا السياق تعكف هذه الدراسة على استجلاء طبيعة التحولات السياسية والتعديلات الدستورية التي تشهدها المنطقة العربية في خضم الجدل السياسي حولها، والسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق أيضا بفاعلية هذه الإصلاحات بحيث تثار الشكوك حول مدى إمكانية استيعابها لأنماط ديمقراطية في الممارسة السياسية وكذا تجسيدها لدولة القانون، و بما يمكن تفسير عدم ترسيخ الدستورية في المجال السياسي العربي؟، وكيف يمكن بناء شروط جديدة لانتصار الشرعية الدستورية و صيرورتها في الأنظمة السياسية العربية؟، ثم ما هي محاور الإصلاح المطلوب وما هي شروط نجاحه؟.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على "المنهج الوصفي التحليلي" كونه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة وإبراز مضمونها وإعطاء نتائج عملية لها.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:

- المحور الأول : التحولات السياسية في المنطقة العربية: البيئة العربية الممهدة ومسببات الحراك

- المحور الثاني: إعادة الهندسة الدستورية وشروط الدستور

2. الوضع العربي الراهن وضرورات الإصلاح السياسي

والسياسية مع الإقليمية والدولية، فدفق إلى موجة الثورات التي لم تنطلق من فراغ عفوي بل كانت تقف وراءها دائما إرهابات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية⁽⁹⁾، وفي هذا المجال يقول محمد جابر الأنصاري " أن أهم ما يجب تذكره والتذكير به في حياة العرب السياسية أنه إذا غاب الإصلاح ... حضرت الثورة"⁽¹⁰⁾.

أ. متغيرات البيئة الداخلية

إن المتغيرات التي حصلت داخل البيئة الداخلية أثرت بطريقة واضحة على عمليات الإصلاح سواء من الناحية النظرية وأيضا من الناحية الميدانية، ومن ثم يمكن لنا أن نحدد متغيرات البيئة الداخلية انطلاقا من التطورات التي حدثت على بنية المجتمعات العربية، وأيضا بالنسبة لطبيعة الدولة التي حكمت هذه المجتمعات، حيث ظلت الدول العربية تتعاطى بشكل سلبي مع ما يحدث داخل هذه المجتمعات، كما أن تصاعد وتنامي الحركات والتنظيمات الشبابية ورجبتهم في تغيير الأوضاع تلازمت مع معاملة قمعية وتسلطية من قبل النخب الحاكمة، بحيث رفضت هذه الأخيرة أية محاولة للتغيير وسمحت فقط بهامش صغير، لم يعطي الفرصة لفاعليات المجتمع المدني من أن تحقق مطالب الجماهير العربية العريضة التواقفة إلى الانفتاح الديمقراطي والتغيير الجذري للأوضاع، لا سيما وأن موجة الاحتجاجات التي حدثت في معظم البلاد العربية كانت نتيجة تدهور الأوضاع على المستوى الداخلي، حيث لم تستطع الأنظمة العربية من أن توفى بالتزاماتها اتجاه شعوبها وبالتالي بقيت محل احتجاج وتذمر، ولم تقتنع الأنظمة العربية بعد بأن المعالجة المطلوبة ليست تلك المبنية على أسس الدولة البوليسية القمعية، بل هي تلك التي تلجأ إلى الخيارات السياسية الديمقراطية التي تمكنها من تجنب البلاد الاخرقات السيادية⁽¹¹⁾.

نتيجة لذلك ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية التي نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيه، وتبنت خطاب يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية⁽¹²⁾.

لقد بدأت الحركات الاحتجاجية التي ركزت على منهج التغيير الشامل في زعزعة استقرار النظم السلطوية التي حكمت دول المنطقة لأكثر من نصف قرن، فأصبح هناك نمطين رئيسيين للتغيير في المنطقة العربية، يقوم النمط الأول على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة السلطوية المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل كما حدث في السودان، أو في تأسيس مناطق

تعتبر أوجه القصور في الديمقراطية ونقاط الضعف في المؤسسات السياسية من التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة السياسية العربية، حيث تتسم إدارة الحكم فيها بنمطين: النمط الأول الموسوم بالراهن الموسوم بوجود سلطة تنفيذية قوية تقابلها ضوابط وموازين مؤسسية ضعيفة، ومشاركة شعبية منخفضة، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات دستورية وما فوق دستورية واسعة ما يمكنها من فرض هيمنة كبيرة على السلطات الحكومية الأخرى.

ويتمثل النمط الثاني في اعتبار علاقة المجتمع المدني بالدولة في أغلب الأحيان علاقة انفصال، حيث أن الحكومات في العديد من الدول العربية لا تنظر إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء بل تعتبرهم منافسين لها أو كرقباء ومعترضين على سياسة الدولة وتصرفاتها⁽⁴⁾.

وبتدقيق النظر في حجج القائلين بأولوية الإصلاح السياسي يتضح أنهم ينطلقون من أن الفراغ الحاصل هو جوهر الأزمة التي تمر بها المجتمعات العربية شعوبا وحكومات، ومن ثم فإن المشكلة الأساسية هي عجز النظم الحاكمة من إدارة مجتمعاتها وقيادتها نحو أهداف الحرية والرخاء والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وبسبب هذه الأنظمة انحدر الواقع السياسي بهذه المنطقة إلى مدار التخلف والضياع، بل تفاقمت فيه الآثار المؤلمة لفساد النظم الحاكمة وعجزها عن تقديم مبرر وجودها وانعدام أي أساس لشرعيتها⁽⁵⁾.

وعليه فقد شهدت المنطقة العربية تغييرا مهما جاء بعد موجة الثورات الشعبية التي عرفتها جل الدول العربية، تمثل في اكتساب لغة الحكم الديمقراطية ذاتها قيمة رمزية كبيرة كمعيار تقاس في ضوءه العمليات والمؤسسات، وتوجد حاجة لمراجعة نظم إدارة الحكم في الدول العربية وإعادة هيكلتها في سبيل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة وأنظمة ديمقراطية رشيدة⁽⁶⁾، فالوضع السياسي العربي يتنازع اعتباران: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية والدستورية وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق درجة معقولة من الحرية وهي معادلة صعبة على الدول العربية أن تواجهها⁽⁷⁾، وفي هذا المجال قال الجابري "أمامنا إما طريق الديمقراطية أو طريق الديكتاتورية ولكل عيوب فلننظر أي عيوب نختر، عيوب الديمقراطية أم عيوب الديكتاتورية"⁽⁸⁾.

3. المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في التحولات السياسية العربية

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال أصبح من غير الممكن عزل التحولات والتغيرات السياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة تنطبق على موجة التحولات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية حيث تضافر العديد من المتغيرات الداخلية الاجتماعية

1- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات: إذ تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، كما أسهمت في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي وذلك نظرا إلى ما ارتبط بها وترتب عليها من آثار وتداعيات⁽¹⁶⁾، مثل إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، حيث لم يعد بمقدور هذه النظم منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الإنترنت والفضائيات، كما أن قدرة هذه النظم على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي في دولها أصبحت تتراجع بمعدل متسارع، أضف إلى ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات قد مكنت قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر، ما يسمح لها بحشد رأي عام عالمي أو لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة، وهو ما يسمح في التحليل الأخير في تدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني، كما أن هذه الثورة تسهم في نقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دول إلى أخرى، وهو ما يساعد على نشر ما يعرف بـ "عدوى الديمقراطية" عبر الحدود، وكل تلك التطورات ليس بمقدور النظم السياسية العربية أن تعزل دولها ومجتمعاتها عن تأثيراتها وتداعياتها⁽¹⁷⁾.

- دور الفضائيات وشبكات الإنترنت وتقارير منظمات حقوق الإنسان، وقد تزامن ذلك مع مآزق الأنظمة وانكشافها أمام الجماهير ورغبتها بتجديد شرعيتها، مع تغيير واضح في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدما أمنت بأن الدعم المباشر للأنظمة الاستبدادية يضر بمصالحها في المنطقة ويعمق من حجم كراهية الشعوب لها، ومن هنا رأت أهمية الدخول للمنطقة العربية من بوابة أخرى فبدأت بالحديث عن حق الشعوب في التعبير وبضرورة تسريع الانتقال نحو الديمقراطية.

- دور منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية: تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات وإصدار تقارير ونشرات ضد الأنظمة العربية⁽¹⁸⁾، ولقد شجع النفوذ المتزايد للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المصاحبة للعولمة المجتمعات المدنية العربية على دعم الجهود المبذولة لإصلاح حكوماتهم، من خلال دعمها للتنظيمات الأهلية النشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد⁽¹⁹⁾، وهذا شكل جانبا هاما من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية.

- ممارسات ضغط الحكومات الغربية على الحكام العرب من أجل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تحقيقا لمصالحها وأهدافها، حيث تحاول اليوم أ توجيه مسار الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وفق رؤيتها الخاصة.

حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، أما النمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النظم الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق وقد شاهدناها السيناريو مؤخرا في تونس ومصر وليبيا واليمن، وهو مرشح أن يتكرر في عدد من الدول العربية الأخرى، ومن الواضح أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروحا وأن سيناريو التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن⁽¹³⁾.

وعموما يمكن إجمال أهم العوامل والتأثيرات والضعف الداخلي التي كان لها دور أساسي في إحداث التحولات السياسية ما يلي:

1- عدم رسوخ دولة المؤسسات في الوطن العربي، فالولاء للقبيلة والطائفة بشكل عام وبعدها الدولة، لذلك تتركز السلطة بيد شخص واحد وينتفي مبدأ الفصل بين السلطات ويختفي مبدأ تداول السلطة.

2- غياب التعددية السياسية وسيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والقائد الواحد، رغم قيام بعض الأنظمة بتعددية حزبية شكلية في أحسن الأحوال.

3- أزمة شرعية الأنظمة باعتبار أن جوهر الشرعية هو قبول أغلبية المحكومين لحق الحاكم بالحكم وهذا ما تفتقده الأنظمة العربية⁽¹⁴⁾.

4- عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي، وذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الثانية على الأولى.

5- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، وهذا الإخفاق يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد⁽¹⁵⁾.

بد متغيرات البيئة الخارجية

لقد كان للمؤثرات الخارجية دورا مميزا إن لم نقل محمدا في رسم معالم الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، التي بدت في وضع حرج جراء تزايد إعصار البيئة الدولية فيما يتعلق بضرورة الديمقراطية والانفتاح السياسي، والسؤال الذي يطرح في هذا النطاق هو ما طبيعة تلك العوامل الخارجية؟ وهل فعلا كان حضورها وثقلها في فرض منطلق التغيير والإصلاح أقوى من مطالب القوى الاجتماعية الداخلية؟.

والجواب يحملنا إلى البحث عن أهم العوامل الخارجية المساعدة على إحداث التحولات السياسية في البلاد العربية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- المحور الثاني: إعادة الهندسة الدستورية وشروط الدستور الديمقراطي

1- أزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي

لم يكن حظ " المسألة الدستورية " وافر مثل حظ العديد من القضايا المفصلية في التاريخ العربي الحديث، كما هو حال التنمية المستقلة والديمقراطية والحقوق والحريات، فكما تعثر الارتقاء بهذه القضايا إلى صدارة أولويات الدولة العربية الحديثة لم تنل " المسألة الدستورية " الأهمية الجديرة بها، وحتى حين التحق العديد من البلدان العربية متأخرا عن ركب الدول ذات الدساتير، لم تتردد نظم هذه البلدان في " استباحة " خرق أبسط المبادئ والقواعد المألوفة في الفكر الدستوري الحديث، على الرغم مما قد تنطوي عليه وثائقها الدستورية من حبكة في الهندسة وتماسك في البناء⁽²⁰⁾.

وإذا ما كان الدستور يعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فإنه في المجتمعات العربية ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، ومن ثم كثيرا ما تم إيقاف العمل به أو استبدال بغيره فالسمة العامة لوضعية القوانين في البلدان العربية هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي⁽²¹⁾.

وفي هذا السياق تشير الدكتورة " ثناء فؤاد عبد الله " بقولها " أن الأنظمة العربية الرسمية في مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، فالأقطار العربية تحكم إما بنظم حكم عشائرية أو عائلية أو بنظم فردية أو بنظم حكم حزبية وحيدة ماسكة للسلطة، وهيئات دستورية أو قانونية شكلية لأنها غير منتخبة انتخابا حرا وحقيقيا⁽²²⁾ .

لذلك بماذا يمكن تفسير عدم ترسيخ الدستورية في المجال السياسي العربي وتحولها إلى رافعة ناظمة للحياة السياسية بشكل عام ؟، وكيف يمكن لنا تحقيق نقلية نوعية لانتصار الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية العربية ومنحها قيمة مجتمعية غير قابلة للتراجع أو الانكفاء ؟.

2- الإصلاح الدستوري وشروط الدستور الديمقراطي

يعني مصطلح " دستور " الذي يقابله بالفرنسية Constitution "التأسيس" أو "البناء"، أي التنظيم أو القانون الأساسي بما يعني البحث عن الأسس الكفيلة ب" تاصيل وضبط ممارسة السلطة وتنظيم مؤسسات الدولة "، أي إعادة بناء الدولة والسلطة على تصورات فلسفية وآليات تنظيمية جديدة⁽²³⁾.

على هذا الأساس يشترط أن تتوفر الدولة على دستور يحدد حكمها وطبيعتها نظامها، وينظم علاقات سلطتها ويضمن حقوق وحريات أفرادها، بيد أن الدستور وحده لا يكفي

لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة، بل تصبح هذه الأخيرة حقيقة مقبولة حين تتعزز وثيقة الدستور بالاحترام وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، أي حين تتحقق " الشرعية الدستورية " Légalité constitutionnelle.

إن أهم ما يميز الدستور الديمقراطي Constitution démocratique ويجعله جديرا بهذه الصفة هو استناده إلى جملة مقومات تضي صبغة الديمقراطية عليه وتبعده عن الدساتير الموضوعية، ولعل أم مقومات الدستور الديمقراطي أن تكون السيادة فيه للشعب، وأن يحترم فيه فصل السلطات وضمان الحقوق والحريات، وأن يتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة، بالإضافة إلى مؤشرات الشفافية والرقابة والمحاسبة والمساءلة ومؤشرات ترشيد السلطة والنظام السياسي⁽²⁴⁾.

1- في أن يكون الشعب مصدر السلطات: يعتبر هذا المقوم أهم دعائم الدستور الديمقراطي، و لذلك ذهب الفقه الدستوري إلى أن " السيادة الوطنية تأكيد المثالية الديمقراطية "، ومن ثم لا تكون " السيادة الوطنية إلا حيث يكون أساس الحكم كلمة الشعب⁽²⁵⁾ مقصد القول في هذا المقام أن ارتكاز الدستور الديمقراطي على قاعدة أن " الشعب صاحب السيادة ومنبع السلطات ".

2- مبدأ الفصل بين السلطات أساس لتحديد طبيعة النظام الديمقراطي: إن مأسسة السلطة تقتضي وجود دستور يحدد صلاحيات كل سلطة من سلطات الدولة ويضمن استقلالية كل واحدة منها عن الأخرى، وإقامة نوع من التوازن داخل مؤسسات الدولة⁽²⁶⁾.

3- دسترة الحقوق ومتطلبات دولة القانون: نقصد بالدسترة تضمين الدستور حقوقا وحريات وتنزيلها منزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة والعلاقة بين المؤسسات، وهذا يشكل بداية انتقال المجتمع العربي من مجتمع " المؤسسة الطبيعية " إلى مجتمع " المؤسسة السياسية العقلانية "، وفي هذا تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم لدولة القانون يتطلب ضمان علوية الدستور وسموه.

هذا ما تفتقده الدساتير العربية التي تتميز بما يلي:

- هناك قيود شديدة تحول دون تمتع المواطنين العرب بحقوقهم على أرض الواقع، وتتجسد تلك القيود في بنود الدساتير العربية المتعلقة بحقوق وواجبات المواطنين التي تنظم الحقوق بشكل ضيق الأفق يفرغ معظم هذه الحقوق من مضمونها.

- السلطة المطلقة أو شبه المطلقة لرئيس الدولة هي من أهم العوامل التي تحد من استمتاع المواطنين العرب بحقوقهم المدنية والسياسية، الأمر الذي يحيد بدوره الدور الأساسي الذي من المفترض أن تضطلع به السلطتين التشريعية والقضائية.

- تفشي ظاهرة إعلان حالات الطوارئ في البلدان العربية ما خلق وضعاً في غاية الصعوبة من حيث تطبيق الضمانات الدستورية

الحكم بين الحكام والمحكومين وحقوق وحرية الأفراد من أجل بناء أنظمة عربية ديمقراطية جديدة، إذ أن الدساتير الديمقراطية في الأنظمة العربية تبقى ناقصة ولا تأخذ قوتها الملزمة إلا بعد موافقة الشعب عليها وإقرارها بالاستفتاء، فالدساتير العربية يجب أن تحارب الجمود الفكري الذي هيمن على الفكر الدستوري في الماضي و أن تحمل الوطن العربي إلى آفاق المستقبل⁽³¹⁾.

- المحور الثالث: التعديل الدستوري الجديد في الجزائر (2016)

هل التعديل الدستوري الجديد في الجزائر جاء بهدف تحقيق الديمقراطية و الرشادة السياسية أم وسيلة لاحتواء الأزمات والاضطرابات خوفا من انتقال عدوى الثورات العربية؟

مع موجة الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية، وتساعد الاحتجاجات الشعبية في الشارع الجزائري بداية سنة 2011، ألقى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا موجه للشعب في 15 أفريل من نفس السنة وأعلن فيه عزمه القيام بجملة من الإصلاحات السياسية على رأسها تعديل الدستور، وبالتالي فإن مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الذي قرر رئيس الجمهورية المبادرة به، يندرج في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية التي أعلنها الرئيس في خطابه، ويهدف إلى ملائمة القانون الأسمى للبلاد مع المتطلبات الدستورية والسياسية التي أفرزها التطور السريع لمجتمعنا والتحويلات العميقة الجارية إقليميا ودوليا.

وقد اعتمدت السلطة في مسلك تعديل الدستور على خيار المشاورات مع القوى السياسية والمدنية في أكثر من مرحلة، حيث قام رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة في ماي 2011 يترأسها عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، لإجراء المشاورات مع مختلف التيارات السياسية والمدنية حول تصوراتها ومقترحاتها لعملية الإصلاح السياسي، لكن بقي ملف تعديل الدستور في وضع مجمد إلى غاية سنة 2013، حيث تم إنشاء لجنة قانونية تتولى مهمة إعداد ورقة لتعديل الدستور على ضوء مسودة قدمته حكومة عبد المالك سلال، وقد قدمت اللجنة القانونية ورقعتها للتعديل في صيف سنة 2013، ليعود ملف تعديل الدستور لحالة الجمود من جديد قبيل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، وبالتالي تحول ملف التعديل لوعده انتخابي في الحملة الانتخابية لرئاسيات أفريل 2014.⁽³²⁾

في مرحلة ثانية تم استئناف مسار التعديل بعد تجديد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإطلاق جولة جديدة من المشاورات لتقديم مسودة لمشروع التعديل، حيث أعلن الرئيس بوتفليقة اثر اجتماع لمجلس الوزراء يوم 07 ماي 2014، أنه سيتم الإعلان عن اقتراحات التعديل التي خلصت إليها لجنة الخبراء لمناقشة آرائها ومقترحاتها وقد تم تكليف أحمد أويحي مدير ديوان رئيس الجمهورية بالإشراف على إدارة كامل عملية المشاورات⁽³³⁾، لكن أحزاب المعارضة وعددا من الشخصيات

للحقوق المدنية والسياسية أثناء إعلان حالة الطوارئ⁽²⁷⁾.

- اقتصار عملية المراجعات الدستورية وما يرتبط بها من إصلاح سياسي على الشكل دون المضمون، حيث تعاني جميع المراجعات الدستورية من عدم الاقتراب من القضايا الجوهرية التي من شأنها دفع الحياة السياسية في الأنظمة العربية إلى حالة التوازن الفعلي والحقيقي بين السلطات، وإقرار مبدأ سيادة القانون ويربط السلطة بالمسؤولية والمساءلة القانونية⁽²⁸⁾.

3- مبدأ الحكم الدستوري الديمقراطي

هو الحكومة التي تدار بواسطة القانون، إنها تضع حدودا على نطاق عمل الحكومة وترسي الحقوق الفردية وتخلق الفرصة للإصلاح في حال تجاوزت الحكومة صلاحياتها، والنظام الدستوري هو الذي يرجع إلى حكم القانون.

فالدسترة Constitutionalization هي عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية والانتقال نحو الديمقراطية، وتحديد سلطة الحاكمين والمحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه، من خلال التصورات الدستورية المعيارية (Normative)، والوضعية (Positivist) ووضع شرعية جديدة تتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي سيشرع للنظام السياسي القادم⁽²⁹⁾.

وعليه فإن منطق الهندسة الدستورية الماكنة للانتقالات الديمقراطية في الدول العربية مبني على ترسيم التوازنات المتوصل إليها في السياق الانتقالي والتقليص من عدم اليقين الذي يرافقه، وفي ضوء ذلك يمكن فهم القرار الواعي للنخب أطراف الانتقال ودسترة العمل السياسي في إطار نظام ديمقراطي.

ولا تقاس ديمقراطية الدساتير بمدى إقرارها للحقوق والحرية فحسب، بل تتحدد أيضا بدرجة حرصها على تأكيد الشرعية الدستورية، أي جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحرية محترما على صعيد التطبيق والممارسة، وعليه فإن ميزة الدستور الديمقراطي أنه يضمن حقوق الأفراد وحريةاتهم وينزله منزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة والعلاقة بين المؤسسات والاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة⁽³⁰⁾.

فالإصلاح الدستوري في الوطن العربي الذي يمثل القاعدة الأساسية لحركة المجتمع في جوانبها المختلفة هو الدعامة الراسخة التي يستقر عليها الإصلاح السياسي برمته، وقد أجمع الباحثين والساسة ورجال الفقه الدستوري على أن التغييرات المتجددة التي تطرأ على البنية السياسية والاقتصادية للمجتمعات العربية تستوجب معاودة النظر في الدساتير ابتداء من المعالم الأساسية للنظام، مروراً بهيكل السلطة السياسية والهيئات التي تمثلها وصورة التوازن الضروري في الاختصاصات.

ولا شك في أن صياغة دساتير جديدة تعد الفرصة الأكثر أهمية للأنظمة العربية لأنه سيقرر الأسس القانونية والإطار المستقبلي للدول العربية، كما أنه سيحدد أسس

قاطعت هذه المشاورات.

مادة من مجموع 182 مادة يتضمنها دستور 1996، كما حملت الوثيقة 23 مادة أخرى بصيغة مكررة، وأدرجت 04 مواد جديدة تماما، وقد مست هذه التعديلات المحاور الأساسية الأربعة من الدستور وهي على التوالي: الديباجة، المبادئ العامة التي تحكم المجتمع ولا سيما حقوق وحرريات المواطن، تنظيم السلطات، والرقابة الدستورية.

وأهم ما جاء في الدستور الجديد هو الاعتراف باللغة الأمازيغية كلفة وطنية ورسمية (المادة 4)⁽³⁹⁾ بعدما كان الدستور يعترف بلغة واحدة رسمية، وبالرغم ما تمثله اللغة من مكونات المبادئ العامة للمجتمع الجزائري التي ينص الدستور أن المساس بها يفترض المرور على الاستفتاء الشعبي كما تنص عليه المادة 174 من دستور 1996⁽⁴⁰⁾. لذلك فإن المثير للجدل في هذا التعديل هو عدم احترام هذه المادة ، التي تعد من أهم الدعائم التنظيمية لإجراء التعديلات الدستورية، ذلك أنها تنص على وجوب موافقة الأغلبية البرلمانية في مرحلة أولى ثم الحصول على موافقة الأغلبية الشعبية في مرحلة ثانية، من خلال تنظيم استفتاء شعبي في مدة لا تتجاوز خمسين يوما بعد إجراء الاستفتاء البرلماني، ولتفادي الإحراج تم اللجوء إلى المادة 176 من الدستور⁽⁴¹⁾، التي تنص على إمكانية إصدار رئيس الجمهورية القانون الذي يتضمن التعديل الدستوري مباشرة دون عرضه على الاستفتاء الشعبي في حال إحرازه ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان، على ألا يمس المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسان والمواطن والتوازنات العامة الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية.⁽⁴²⁾

كما أن تعديل المادة 178 (في دستور 1996) (المادة 212 في دستور 2016) التي تنص على الثوابت غير القابلة للتعديل في أي تعديل دستوري من خلال إضافة الفقرة 8 إليها وتخص عدم المساس بمدة العهدة الرئاسية في أي تعديل، تشكل هي الأخرى مساسا بالتوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية بدليل أن تغيير المادة 74 في تعديل 2008، قد أحدث جدلا سياسيا كبيرا وسط الطبقة السياسية والمجتمع وقرئت يومها على أنها منع للتداول السلمي على السلطة وخلق للديمقراطية.⁽⁴³⁾

ولم يغير الدستور الجديد شيئا في نمط الحكم، حيث يؤخذ على النظام الجزائري بأنه ذو رئاسية متشددة وجاء الدستور الجديد ليؤكد هذا النهج، إذ منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تتجاوز كل السلطات التشريعية والقضائية، وهذا ما أكدته المادة 91 و 93، اللتان تقدمان للرئيس الحق في تعيين أو إقالة الوزير الأول وأعضاء حكومته، والبرلمان لا يسطع في هذا الأمر إلا بدور استشاري غير ملزم، وهو ما يفرغ المؤسسة التشريعية من أحد أهم أدوارها الممثل في مراقبة عمل السلطة التنفيذية ومحاسبتها، كما أن المادة 173 تعتبر رئيس الجمهورية هو الذي يرأس المجلس الأعلى للقضاء، هذا ما يشكل انتهاكا لمبدأ فصل السلطات الذي يتميز به النظام الديمقراطي ويجسد اختلالا واضحا لاستقلالية القضاء.⁽⁴⁴⁾

أما عن التغييرات التي أُمل أن يحملها الدستور الجديد فقد أكد الأستاذ محمد فادن أن التعديل الدستوري سيكون جوهريا وعميقا يفوق تعديلات 1996، حتى يؤسس لجمهورية ثانية أو جديدة، ولن يكون ذلك ممكنا إلا باعتماد نظام مبني على الفصل المرن بين السلطات وتوطيد استقلالية القضاء وحماية الحريات، وكذا تعزيز دور البرلمان ومكانة المعارضة وتعزيز قواعد الديمقراطية والتعددية، والتداول الديمقراطي على السلطة وحماية الاقتصاد الوطني وحرية الصحافة، بالإضافة إلى تحديد الولاية الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، أي العودة إلى ما كان معمول به في دستور 1996 قبل تعديله سنة 2008.⁽³⁴⁾

لكن مسار التعديل شهد شدا وجذبا بين السلطة والقوى المعارضة، مما أدى إلى تأخير صدور التعديل الدستوري وتجسيده الفعلي، هذا ما شكل مصدر انتقادات حادة من طرف الأحزاب السياسية المعارضة التي اتهمت النظام بـ " غياب الإرادة " في تجسيد الإصلاحات السياسية الموعودة ومن ذلك تعديل الدستور⁽³⁵⁾، وتعتبر أحزاب المعارضة أن هذه المشاورات شكلية وأن النظام يبحث فقط عن الشرعية لعهدته الرئاسية، بالإضافة إلى الغموض الذي اكتنف القرار السياسي حول كيفية اعتماد الدستور، وكان المثير للجدل في هذا التعديل هو غياب المعارضة والمجتمع المدني عن المشاورات وبالتالي غياب قوة الاقتراح وقوة الاحتجاج، بالإضافة إلى عدم احترام المادة 174 من الدستور⁽³⁶⁾، التي تعد من أهم الدعائم التنظيمية لإجراء التعديلات الدستورية، ذلك أنها تنص على وجوب موافقة الأغلبية البرلمانية في مرحلة أولى، ثم الحصول على موافقة الأغلبية الشعبية في مرحلة ثانية من خلال تنظيم استفتاء شعبي في مدة لا تتجاوز خمسين يوما بعد إجراء الاستفتاء البرلماني، لكن المشرع الجزائري لم يعمل بذلك وقام بالاستئجاب بالمادة 176 من الدستور⁽³⁷⁾، التي تنص على إمكانية إصدار رئيس الجمهورية قانون التعديل الدستوري مباشرة دون عرضه على الاستفتاء الشعبي متى أحرز ثلاثة أرباع 3/4 أصوات أعضاء غرفتي البرلمان، شريطة أن لا يمس المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري وحقوق الإنسان والمواطن والتوازنات العامة الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية.⁽³⁸⁾

وفق هذا السياق جاءت الإصلاحات الدستورية التي كان يعد بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ سنوات، بعدما تمت الموافقة عليه بالأغلبية البرلمانية في 07 فبراير 2016، وقد تميز الدستور الجديد أو دستور الانتقال إلى الدولة المدنية على حدّ تعبير الأوساط السياسية والإعلامية بإدخال العديد من التعديلات خاصة ما تعلق الأمر بديباجة الدستور التي عرفت إضافة فقرات جديدة تخص المصالحة الوطنية وتكريس خيارات الشعب الجزائري، بالإضافة إلى تعديل 74

من أولى أولوياته، باعتباره اللبنة الأساسية التي تبنى عليها خطوات الإصلاح اللاحقة، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي.

وفي هذا المجال لابد أن تتضمن الدساتير العربية الجديدة ما يلي:

- ضرورة صياغة الدساتير العربية الجديدة على قاعدة أن السيادة للشعب وأنه مصدر كل السلطات، وعلى مبدأ سيادة القانون الذي يحترم موثيق حقوق الإنسان وتضمن كل حقوق المواطن بما يضمن انتماءه القومي أو الديني أو السياسي الحق في تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده.

- أن تصون هذه الدساتير الحق في التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الأحزاب والجمعيات.

- أن ينص الدستور على الضمانات التي تكفل الحريات والحقوق وتحميها، بمعنى أن يتضمن الدستور الضمانات التي تحول دون إهدارها أو مسها على وجه غير مشروع⁽⁴⁸⁾.

2- الإصلاح السياسي / المؤسسي: وجوهره هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم، وذلك في إطار تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يستند إلى قيم وأسس المواطن والقبول بالتعددية السياسية والفكرية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان وإفساح المجال أمام قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق يمكن تكريس الدستورية القانونية كأساس لشرعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية⁽⁴⁹⁾.

3- إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية: ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية تشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام، ثم مؤسسات المجتمع المدني فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم⁽⁵⁰⁾.

4- ومن أجل تجسيد الإصلاح الدستوري الديمقراطي يستدعي ضرورة إلغاء قوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية لأنها تنقص من ديمقراطية النظام السياسي.

5- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

6- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة

زيادة على ذلك فقد مست التعديلات الجديدة أيضا مهام البرلمان الذي تدعم بصلاحيات جديدة خصوصا في علاقته بالجهاز التنفيذي، حيث تم توسيع صلاحية مجلس الأمة الذي تحصل على حق اقتراح القوانين والتعديل، بعدما كان يملك فقط صلاحية الموافقة على القوانين أو رفضها دون حق التعديل أو الاقتراح، وهي مهمة جديدة تعني تغييرا في السلطة التشريعية لغرفتي البرلمان، مع ما لذلك من مساس بالتوازنات بين المؤسسات الدستورية إذا ما تمت الممارسة الفعلية لهذا الدور الجديد⁽⁴⁵⁾.

وبالتالي فرغم كل ما قيل ويقال، لا يزال الحديث عن التعديل الدستوري حدثا يطفو على السطح، حيث تحول ملف تعديل الدستور من وعد للإصلاح السياسي في سياق إقليمي عربي ثائر سنة 2011، إلى وعد انتخابي مع انتخابات رئاسة الجمهورية سنة 2014، ومن ثم فبعد أن كان التعديل الدستوري هاجس يضغط ضد السلطة من أجل الإصلاح، أصبح التعديل فرصة له لإعادة تنظيم نفسه وهذا ما يفسر جزئيا بطئ عملية إعداده، حيث بقدر ما مثل التعديل الدستوري طوق نجاة للنظام مع الإعلان عنه، بات تدريجيا أداة بيد النظام ليروج لعنوان الإصلاح طيلة الفترة السابقة، وليعيد هيكل السلطة السياسية حسب التوازنات داخلها⁽⁴⁶⁾.

كما أن الحكم على هذا الدستور لا ينطلق من الحكم على نصوصه لأن المشكلة الأساسية لم تكن يوما في النصوص كيفما كانت، فالدساتير الجزائرية مثلا تنص على " فصل السلطات"، لكن السؤال المطروح هل يتم فعلا فصل السلطات؟ أم أن السلطة التنفيذية متغولة وتتحكم في كل السلطات الأخرى التشريعية والقضائية، المشكلة إذن في عدم تحديد طبيعة النظام أصلا⁽⁴⁷⁾.

المحور الرابع: آفاق الإصلاح السياسي والدستوري في العالم العربي: القواعد الأساسية لمنهج الإصلاح السياسي

حقيقة أن موضوع الإصلاح في الوطن العربي لا بد أن يعالج من زوايا مختلفة، فنحن لا نقدر على القيام بإصلاحات سياسية بمعنى إصلاح في بنية النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي أو حتى تغييره بالكامل بمعزل عن إصلاحات بنيوية تطل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي.

إن تجسيد الإصلاح السياسي الفعال في الوطن العربي المحقق للحكم الديمقراطي الرشيد، يستدعي ضرورة توفر العديد من العناصر والأليات الضامنة لتجسيد ذلك النمط من الحكم والمتمثلة فيما يلي:

1- الإصلاح الدستوري والتشريعي: تشكل الوثيقة الدستورية قمة البناء القانوني-الحقوقي لدولة، كونه يحدد طبيعة وحدود العلاقات بين السلطة والمجتمع، أي أنه يعتبر المؤطر الأول للعمل السياسي والمدني، لذا فإن أي تحرك للإصلاح في أي دولة عربية لن يكتمل ما لم يأخذ المسألة الدستورية

الظفرة والهزة التي يمكن أن تؤدي إلى أهداف عكسية والأمثلة كثيرة في تطبيقات الدول والمجتمعات.

الهوامش

1- فوز نايف عمر ربحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس بفلسطين، كلية الدراسات العليا، 2007، ص 106.

2- إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية: مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2009، ص 598.

3- برهان غليون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، سلسلة دراسات وأبحاث، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

4- محمد فهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 177.

5- إبراهيم البيومي غانم، مبادرات المجتمع المدني للإصلاح السياسي: في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، 21-22 يونيو 2005، ص 423.

6- محمد فهم درويش، مرجع سابق، ص 177.

7- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 190.

8- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

9- ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، في توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 154.

10- محمد جابر الأنصاري، تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري، في مجموعة من المؤلفين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 332.

11- إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 567.

12- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مجلة الأهرام، 2010، ص 155.

13- نفس المرجع، ص 155.

14- شادية فتحي إبراهيم، "محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية"، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص 12-13.

15- طاشمة بومدين، "إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 255.

16- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 99.

17- بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص 230-231.

18- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 163.

19- محمد هناد، "الإصلاحات السياسية في الجزائر"، 22-01-2012.

<http://univ30.one-forum.net/t32-topic>

20- امحمد مالكي، حول الدستور الديمقراطي، في مجموعة من المؤلفين، الديمقراطية والتحرركات الراهنة للشعار العربي، بيروت: مركز دراسات

الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والدعامة القوية للشفافية.

7- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات وال النقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافى أو الاقتصادي.

8- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽⁵¹⁾.

9- الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي المستند إلى حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية، هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على التأثير في النظام، واستناد السلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية⁽⁵²⁾.

10- إصلاح منظومة إدارة الحكم بما يسمح بالعدالة بين القوى السياسية والاجتماعية.

11- إصلاح مسار و غايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل⁽⁵³⁾.

الخاتمة

لم يعد ممكنا في مثل هذه الظروف التي تواجه المجتمعات العربية الاكتفاء بالسعي إلى التحول من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وأن نعتبر عملية التحول هذه هي الإصلاح السياسي المنشود خصوصا وأن هناك قيودا وتحديات يمكن أن تضرغ عملية التحول تلك من مضامينها الحقيقية، إن لم تشمل عملية الإصلاح عمليات أخرى لمواجهة تلك التحديات والقيود.

الإصلاح العربي المنشود سيكون حتما عملية معقدة ومركبة تمزج بين العملية الجوهرية للإصلاح أي التحول من مجتمعات سلطوية الى مجتمعات ديمقراطية، وبين السعي لتحقيق ما يسمى ب "الحكم الصالح" ضمن عملية تحديثية شاملة للمجتمعات العربية، قادرة على نقل هذه المجتمعات من أعوار التخلف إلى آفاق الحداثة اقتداء بما دونه الكواكبي في خاتمته حيث يسوق قاعدة أساسية فحواها " أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به، فمعرفة الغاية ولو إجمالا شرط طبيعي للإقدام على كل عمل وهو ما يمكن التعبير عنه " بالرؤية الإستراتيجية للإصلاح ".

وأخيرا فإن الإصلاح السياسي يجب أن يشكل في وطننا العربي عملا إستراتيجيا مدروسا وأن يتم تنفيذه حسب خطة تدريجية تراعي المراحل والأفاق والأولويات، حتى لا تحدث

- الوحدة العربية، 2007، ص 44.
- 38- ماهر قنديل، الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة انتاج النظام السياسي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2016، ص 07.
- 39- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437ه الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 مارس سنة 2016، ص 06.
- 40- دستور 1996، مرجع سابق، ص 31.
- 41- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 42- ماهر قنديل، مرجع سابق، ص 07.
- 43- ح. سليمان، "المجلس الدستوري يحضر الفتوى الثالثة لبوتفليقة"، جريدة الخبر، 13 يناير 2016، متاح على الموقع الإلكتروني، www.elkhabar.com، شوهد يوم 20 جوان 2016.
- 44- خالد بن شريف، هل تُصلح التعديلات الدستورية الجديدة عجلة السياسة في الجزائر؟، 17 يناير 2016، متاح على الموقع الإلكتروني، www.sasapost.com، شوهد يوم 20 جوان 2016.
- 45- ح. سليمان، مرجع سابق.
- 46- لكريم مرزوقي، مرجع سابق، ص 47.
- 47- رشيد زياتي شريف، مشكلة الجزائر في نظام الحكم وآلياته وليست في نص الدستور، 21 جانفي 2016، متاح على الموقع الإلكتروني، www.hoggar.org، شوهد يوم 22 جوان 2016.
- 48- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 259.
- 49- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.
- 50- إبراهيم البيومي غانم، "مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة 21-22 يونيو 2005، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ص 436.
- 51- نفس المرجع، ص 438.
- 52- علي خليفة الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، بيروت: دار الطليعة، 1996، ص 140.
- 53- ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي: خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، 2006، ص 36.
- 21- طاشمته بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 130.
- 22- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 78.
- 23- امحمد مالكي، مرجع سابق، ص 48.
- 24- السيد يسين، "قياس الديمقراطية العربية: تجربة مرصد الإصلاح العربي"، في مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 19.
- 25- امحمد مالكي، المرجع السابق، ص 51.
- 26- مسعود شيهوب، "مقاربة حول آليات الإصلاح السياسي في العالم العربي"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 21 نوفمبر 2008، ص 66.
- * المؤسسة السياسية: هي الاعتماد على عملية صنع القرار السياسي على الهياكل والأطر النظامية المختلفة من برلمانات وأحزاب وجماعات ضغط، بحيث تصير المؤسسة بهذا المعنى نقبضا للشخصانية التي تركز على العنصر الشخصي في العملية السياسية والتي تتصف بها بلدان العالم الثالث، انظر: هلال علي الدين، معجم المصطلحات السياسية، ص 219.
- 27- قاسم سميح عزام، "الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية"، في الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 74-75.
- 28- صافيناز محمد أحمد، "المغرب: تغير المشهد السياسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 40، 2001، ص 164.
- 29- فتحي العفيفي، "العدالة والديمقراطية في الخليج العربي: دراسة في عقيدة التفكك"، في الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 80.
- 30- بومدين بوزيد، "الحراك الديمقراطي في الشارع العربي"، في الديمقراطية والتحرركات الراهنة للشارع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 10.
- 31- إسماعيل سراج الدين، الدساتير العربية الجديدة يجب أن تحارب الجمود الفكري 12 - 12 - 2011
- http://www.masress.com/youm7/552879
- 32- لكريم مرزوقي، تعديل الدستور في الجزائر: مسار طويل لم ينته بعد، تونس: المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 31.
- 33- لكريم مرزوقي، مرجع سابق، ص 32.
- 34- عثمان لحياي، بوتفليقة يتعهد بطرح تعديل الدستور في 2015، تم الاطلاع على الموقع يوم 28 جانفي 2015
- www.alarabiya.net/ar/north.africa/alarabiya 2014/12/31
- 35- ياسين بودهان، "خلافات بين الحكم والمعارضة في الجزائر حول طبيعة التعديل الدستوري"، مجلة ايلاف الالكترونية، العدد 4535، الاثنين 21 أكتوبر 2013، تم الاطلاع عليها يوم 28 جانفي 2015.
- www.elaph.com/web/news/2013/4/804357.html
- 36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب عام 1417ه الموافق 7 ديسمبر سنة 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996، ص 31.
- 37- نفس المرجع، نفس الصفحة.